ملخص واف

تشير التوقعات إلى استمرار التوسع الاقتصادي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ولكن ميزان المخاطر يميل إلى جانب الهبوط. ويُنتَظر أن يبلغ النمو متوسطا قدره ٦,٥% تقريبا في هذا العام أيضا، مرتكزا على النمو في البلدان المصدرة للنفط، بينما يشهد بعض التباطؤ في البلدان الأخرى. أما التضخم فمن المتوقع أن يصل إلى حوالي ٨,٥% في هذا العام.

وقد أصبحت البيئة الخارجية أقل إيجابية. فالاقتصاد العالمي آخذ في التباطؤ، وأسعار النفط ارتفعت إلى مستويات قياسية، والأسواق المالية العالمية تفتقر إلى الاستقرار. وتؤذن هذه الأوضاع بحدوث تحول عما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة حين كان الطلب قويا على صادرات إفريقيا جنوب الصحراء وكانت أسعار السلع الأساسية غير الوقود في ارتفاع مستمر بأرقام ثنائية. ويفرض تصاعد أسعار النفط والمواد الغذائية تحديات متزايدة أمام كثير من البلدان، كما يهدد الآفاق المنتظرة للتضخم. وسوف يَلْحق الضرر بصادرات المنطقة إذا ما اقترن ارتفاع أسعار النفط بتباطؤ حاد في الاقتصاد العالمي ـ يفضي إلى تراجع أسعار السلع الأساسية غير النفط. وفضلا على ذلك، فبالرغم من أن رد فعل الأسواق الإفريقية كان محدودا حتى الآن تجاه الاضطرابات المستمرة في الأسواق المالية العالمية، فمن الممكن أن ينخفض التمويل الخارجي ويتأثر النمو في بضعة بلدان إذا حدث تحول في اتجاه تدفقات الحافظة. وفي ضوء هذه المخاطر، يوجد احتمال بنسبة ١/٥ بأن يهبط النمو في إفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٨ إلى أقل من ٥%.

ويبدو مستبعدا بشكل متزايد أن يتحقق ما تعهد به قادة مجموعة الثمانية في قمة غلينيغلز من مضاعفة المعونة لإفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، نظرا لأن مبالغ المعونة المنصرفة لم يطرأ عليها أي زيادة تذكر حتى الآن.

وقد ازدادت المخاطر الداخلية في بعض المناطق. فأعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا أدت إلى نقص الإمدادات وحدوث ارتفاعات حادة في الأسعار لم تقتصر على كينيا وحدها وإنما امتدت إلى البلدان المجاورة لها. وبالرغم من التقدم الذي تحقق مؤخرا في الساحة السياسية، فلا يزال عدم اليقين قائما بشأن مدى تباطؤ النمو وسرعة التعافي منه. وتنطوي الفلاقل في تشاد على انعكاسات في البلدان المجاورة أيضا. ويمكن المساعدة في الحفاظ على التوسع الحالي بتوخي الحرص في إدارة الموقف السياسي والأمني وإصدار الاستجابات الملائمة على صعيد السياسات.

ويتضمن تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء" ثلاثة فصول تحليلية:

- *يعمل كثير من الاقتصادات الإفريقية على تطويع الأطر النقدية لكي تضمن الحفاظ على الإنجازات التي انتزعتها بصعوبة بالغة في مجالات تحقيق الاستقرار، وتثبيت التوقعات، والتكيف مع الصدمات* (الفصل

الثاني). وفي البلدان التي تطبق نظم التعويم الموجه، تتطلب بيئة ما بعد الاستقرار أن يتم التحول ـ بالتدريج في كثير من الحالات ـ نحو أطر تقيم وزنا أقل للأهداف الوسيطة ـ لا سيما النقود ـ ووزنا أكبر لطائفة كبيرة من مؤشرات التضخم المتوقع. ويؤدي سعر الصرف الاسمي في كثير من هذه البلدان دورا معقدا وغالبا ما يكون بنّاءً، ولكن المرجح أن تكون النتائج عكسية إذا استمرت الجهود لاستخدام السياسة النقدية في استهداف سعر الصرف الحقيقي.

- *تجاوزت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة حجم المعونة الرسمية لتصبح المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي في إفريقيا جنوب الصحراء* (الفصل الثالث). وينطوي هذا الاهتمام من المستثمرين على فرص هائلة للمنطقة، ولكن صانعي السياسات يواجهون تحديات خاصة أيضا في إدارة التدفقات الداخلة. ولتشجيع هذه التدفقات وضمان توظيفها في أوجه منتِجة، مع اجتناب التأثير على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتزايد مواطن التعرض للخطر، يتعين الالتزام بالإدارة الاقتصادية الكلية السليمة، والشفافية في سياسات الحساب الرأسمالي، وإجراء إصلاحات في القطاع المالي. وينبغي أن تسارع البلدان بتحسين قدراتها في مجال مراقبة التدفقات الداخلة حتى تتمكن من تحديد الاستجابة الملائمة على صعيد السياسات إزاء زيادة التدفقات الداخلة وتقدير تأثيرها على الاقتصاد.

- *ويتطلب قطاع الكهرباء اهتماما عاجلا في إفريقيا جنوب الصحراء* (الفصل الرابع). فمن الضروري اتخاذ إجراءات على ثلاث جبهات رئيسية: أولا رفع كفاءة مرافق الكهرباء، وثانيا زيادة الطاقة التوليدية، وثالثا التوسع في إتاحة خدمات الطاقة الكهربائية. ويلزم اتخاذ إجراءات متزامنة على الجبهات الثلاثة لتحسين إمدادات الطاقة التي تمثل عنق الزجاجة أمام النمو في كثير من البلدان.